

Distr.: General
4 October 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ٧٧ من جدول الأعمال

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته
ونشره وزيادة تفهمه
تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٦/٧٠. ويتناول تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه خلال عام ٢٠١٦، فضلاً عن الأنشطة المقرّرة لعام ٢٠١٧ والآثار الإدارية والمالية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

111016 101016 16-17141 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	تنفيذ برنامج المساعدة خلال عام ٢٠١٦	٣
ألف -	برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي	٣
باء -	الدورات الدراسية الإقليمية التي تعقدها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي	٥
جيم -	حلقة الأمم المتحدة الدراسية للدول العربية في مجال القانون الدولي	٩
دال -	المعهد الأفريقي للقانون الدولي	١٠
هاء -	مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي	١١
واو -	المواد التدريبية في مجال القانون الدولي	١٣
زاي -	النشر المكتبي	١٣
حاء -	النشر	١٤
طاء -	زمالة شيرلي هاميلتون أميراسينغ التذكارية	١٥
ثالثا -	المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج المساعدة في عام ٢٠١٧	١٥
رابعا -	الآثار الإدارية والمالية لبرنامج المساعدة	١٦
ألف -	خلال عام ٢٠١٦	١٦
باء -	خلال عام ٢٠١٧	١٧
خامسا -	اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه	١٩
ألف -	العضوية	١٩
باء -	نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام في دورتها الحادية والخمسين	١٩
المرفق		
	المواقع الشبكية التي تتعدها شعبة التدوين	٢١

أولا - مقدمة

١ - أذنت الجمعية العامة في قرارها ١١٦/٧٠ للأمين العام بأن يطلع، في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، بالأنشطة المحددة في تقريره المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/70/423)، الذي قدّم إلى الجمعية في دورتها السبعين. وفي الفقرة ٢٣ من القرار ذاته، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ برنامج المساعدة في عام ٢٠١٦ وأن يقدم، عقب إجراء مشاورات مع اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج المساعدة، توصيات تتعلق ببرنامج المساعدة في السنوات التالية.

٢ - ويقدم هذا التقرير معلومات بشأن تنفيذ برنامج المساعدة خلال عام ٢٠١٦، وكذلك الأنشطة المقررة لعام ٢٠١٧ والآثار الإدارية والمالية.

ثانيا - تنفيذ برنامج المساعدة خلال عام ٢٠١٦

٣ - تضطلع شعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية بمسؤولية تنفيذ برنامج المساعدة^(١). وتؤدي الشعبة وظائف متنوعة مثل إعداد تقارير الأمين العام وتقديم الخدمات إلى اللجنة الاستشارية واللجنة السادسة في ما يتعلق ببند جدول الأعمال ذي الصلة. وتتولى الشعبة أيضاً إدارة الموقع الشبكي لبرنامج المساعدة.

ألف - برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي

٤ - يوفر برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي تدريباً شاملاً يقدمه أكاديميون ومهنيون دوليون من ذوي المؤهلات العالية من مختلف المناطق والنظم القانونية إلى المحامين من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الصاعدة في إطار برنامج المساعدة^(٢). ويحضر الزملاء دورة القانون الدولي العام التي تنظمها أكاديمية القانون الدولي في لاهاي وحلقات دراسية تنظمها شعبة التدوين وتشمل مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالقانون الدولي. ويجري أيضاً ترتيب زيارات دراسية للمشاركين.

(١) للاطلاع على الأنشطة الأخرى التي يقوم بها مكتب الشؤون القانونية، انظر الوثائق A/71/10 و A/71/17 و A/71/74 وكذلك الموقع الشبكي لقسم المعاهدات (<https://treaties.un.org>).

(٢) ما برحت شعبة التدوين، منذ عام ٢٠١٠، تعقد برنامج الزمالات في لاهاي كتدبير ضروري لتحقيق وفورات يهدف إلى زيادة عدد الزمالات الممولة من الميزانية العادية (انظر الفقرة ١٢ من الوثيقة A/65/514).

٥ - وعُقد برنامج زمالات القانون الدولي في لاهاي من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦. ووقع الاختيار على ما مجموعه ٢١ من الزملاء (١٠ رجال و ١١ امرأة) للمشاركة في برنامج الزمالات^(٣). وقُدِّم باللغة الفرنسية في عام ٢٠١٦.

٦ - وشملت المحاضرات التي أُلقيت في أكاديمية لاهاي (بالترتيب الزمني) المواضيع التالية: "لماذا نحتاج إلى قانون المعاهدات؟" (محاضرة افتتاحية) (السير ف. بيرمان، مستشار الملكة، محام ومحكم دولي)؛ "القانون الدولي - بين النص والروح" (دورة عامة) (م. بنونة، قاض في محكمة العدل الدولية)؛ "المنظمات الدولية وإجراءاتها التنفيذية لإعادة إعمار الدول" (ج. - إ. دو كارا، أستاذ في جامعة باريس ديكرت)؛ "الكرامة الإنسانية والقانون الدولي" (ب. سينا، أستاذ في جامعة ميلانو الكاثوليكية)؛ "دور أحكام القضاء الدولي في تطوير القانون الدولي" (ب.ب. جيا، أستاذ في جامعة شينخوا، بيجين)؛ "حظر التعذيب في القانون الدولي المعاصر" (ف. مارينيو مينينديز، أستاذ في جامعة كارلوس الثالث، مدريد)؛ "القانون الدولي المتعلق بالجزر" (ش. مورفي، أستاذ في جامعة جورج واشنطن، واشنطن العاصمة، وعضو لجنة القانون الدولي)؛ "المسؤولية المشتركة في القانون الدولي" (أ. نولكايمر، أستاذ في جامعة أمستردام).

٧ - وشملت الحلقات الدراسية التي نظمتها شعبة التدوين المواضيع التالية (بالترتيب الزمني): "مدخل إلى القانون الدولي" و "أعمال لجنة القانون الدولي" (م. فورتو، أستاذ في جامعة باريس الغربية، نانثير - لا ديفانس، وعضو لجنة القانون الدولي)؛ "قانون المعاهدات" (س. فيلاباندو، رئيس قسم المعاهدات، مكتب الشؤون القانونية)؛ "السلام والأمن الدوليان" (م. كوهن، أستاذ في المعهد العالي للدراسات الدولية والإقليمية، جنيف)؛ "مسؤولية الدول" و "العلاقات الدبلوماسية والقنصلية" (ب. بودو - ليفينك، أستاذ في جامعة باريس الثامنة، فينسين - سان دوني)؛ "الأمم المتحدة وسن القوانين" (ف. ميسيني، موظف قانوني، شعبة التدوين، مكتب الشؤون القانونية)؛ "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (ل. أ. سيسيليانوس، قاض في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان)؛ "القانون الدولي لحقوق الإنسان: نظام أمريكا اللاتينية" (أ. أ. كانسادو تريندادي، قاض في محكمة العدل الدولية)؛

(٣) ورد ما يقرب من ٣٣٠ طلباً من ٥٥ دولة عضواً من أجل الزمالات الـ ٢١ (٢٣٥ من أفريقيا و ٢٥ من آسيا والمحيط الهادئ و ١٠ من أوروبا الشرقية و ٥٩ من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). وجاء المشاركون في الزمالات من الدول الأعضاء التالية: إندونيسيا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبيرو، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، والسنغال، وغينيا، وفييت نام، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، ومالي، والمغرب، والنيجر، وهايتي. وكان من بين المشاركين محامون يعملون في مكاتب حكومية مختلفة (وزارات الخارجية والعدل فضلاً عن البرلمانات) ومؤسسات أكاديمية.

”تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية“ (أ. كورتن، أستاذ في جامعة بروكسل الحرة)؛
 ”قانون البحار“ (ت. تريفيس، أستاذ في جامعة ميلانو وقاض سابق في المحكمة الدولية
 لقانون البحار)؛ ”القانون البيئي الدولي“ والمنظمات الدولية (ل. بواسون دو شازورن،
 أستاذة في جامعة جنيف)؛ ”القانون الدولي الإنساني“ (آ. لاغرفال، أستاذة في جامعة
 بروكسل الحرة)؛ ”القانون الجنائي الدولي“ (ب. بونافي، أستاذة في جامعة ساببيترا في
 روما)؛ ”القانون التجاري الدولي“ و ”قانون الاستثمار الدولي“ (م. م. مينيغي، أستاذ في
 جامعة جنيف). وبالإضافة إلى ذلك، شارك المشاركون في محاكاة محكمة صورية نظمها
 شعبة التدوين.

٨ - ونُظمت زيارات دراسية قدّم خلالها كبار المسؤولين إحاطات إعلامية للمشاركين،
 في كل من محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الدائمة للتحكيم.

باء - الدورات الدراسية الإقليمية التي تعقدها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي

٩ - تُوفّر الدورات الدراسية الإقليمية التي تعقدها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي
 تدريباً يتولى تقديمه أكاديميون ومهنيون من ذوي المؤهلات العالية على الصعيد الدولي بشأن
 مجموعة واسعة من المواضيع الأساسية في مجال القانون الدولي، علاوة على مواضيع محددة
 تكون محلّ اهتمام خاص لبلدان منطقة معيّنة^(٤). ولأن عدد المشاركين الذين يمكن استيعابهم
 في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي هو عدد محدود، فإن الدورات الدراسية توفّر آلية
 هامة لتوسيع نطاق فرص التدريب في مجال القانون الدولي للمحامين من البلدان النامية.
 وتتيح الدورات أيضاً فرصة للمشاركين لكي يركزوا على قضايا القانون الدولي المعاصرة
 ذات الاهتمام المشترك في المنطقة، وذلك بهدف تعزيز مزيد من التفاهم والتعاون بشأن
 هذه القضايا.

(٤) منذ عام ٢٠١١، تتولى شعبة التدوين إدارة الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي باعتبارها
 إجراء ضرورياً لتحقيق الوفورات لزيادة عدد الزمالات وتلبية الطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون
 الدولي على نحو أفضل. وكان قد عُهد من قبل إلى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بجميع الترتيبات
 الإدارية والمالية والعملية، مثل السفر وأماكن الإقامة، الأمر الذي يتطلب تمويلاً لموظفيه من الفئة الفنية ومن
 فئة الخدمات العامة الذين يؤدون هذه الخدمات على مدى فترة ستة أشهر تقريباً لكل دورة دراسية
 إقليمية. وفي عام ٢٠١٦، قامت شعبة التدوين باستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية لتعيين موظف مؤقت
 من فئة الخدمات العامة للتعامل مع زيادة المسائل الإدارية واللوجستية والمالية الناجمة عن الدورات التدريبية
 الأربع التي تنظمها الشعبة للمرة الأولى في تاريخ برنامج المساعدة.

١ - أفريقيا

١٠ - عُقدت الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في مجال القانون الدولي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إثيوبيا من ١ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦. ونظمت الدورة باللغة الإنكليزية. وحضر الدورة ما مجموعه ٣١ مشاركا (١٥ رجلا و ١٦ امرأة)، منهم ٢٣ مشاركاً في برنامج الزمالات و ٧ مشاركين على نفقتهم الخاصة^(٥). وتلقى مشارك واحد زمالة جزئية.

١١ - وشملت الحلقات الدراسية المعقودة في إطار الدورة الدراسية الإقليمية (بالترتيب الزمني) المواضيع التالية: "مدخل إلى القانون الدولي" (ج. نولته، أستاذ في جامعة همبولت، برلين وعضو لجنة القانون الدولي)؛ "المصالح المجتمعية في القانون الدولي" (د. ستيوارت، موظف قانوني معاون في شعبة التدوين، مكتب الشؤون القانونية)؛ "أفريقيا والقانون الدولي في القرن الحادي والعشرين" و "تقرير المصير بموجب القانون الدولي" (ع. يوسف، نائب رئيس محكمة العدل الدولية)؛ "قانون الاستثمار الدولي" (ج. دُنهيو، قاضية في محكمة العدل الدولية)؛ "القانون البيئي الدولي" و "المنظمات الدولية" (ل. بواسون دو شازورن، أستاذة في جامعة جنيف)؛ "القانون التجاري الدولي" و "قانون الاتحاد الأفريقي ومؤسساته" (م. م. مابينغي، أستاذ في جامعة جنيف)؛ "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (أ. أو كافور، أستاذ بكلية أوسغود هول للحقوق، جامعة يورك، تورونتو، ورئيس اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان)؛ "قانون البحار" (ن. أورال، أستاذة في جامعة إسطنبول بلجي)؛ "تدوين القانون الدولي وتطوره التدريجي: أعمال لجنة القانون الدولي" و "السلام والأمن الدوليان" (د. تلادي، أستاذ في جامعة بريوريا وعضو لجنة القانون الدولي)؛ "قانون المعاهدات" و "مسؤولية الدول" (س. فيلاباندو، رئيس قسم المعاهدات، مكتب الشؤون القانونية)؛ "تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية" (ب. دالي، نائب الأمين العام والمستشار القانوني الرئيسي، محكمة التحكيم الدائمة)؛ "القانون الدولي الإنساني" و "القانون الجنائي الدولي" (ك. ريوردان، رئيس قضاة المحكمة العسكرية في نيوزيلندا، والمشاور العدلي العام في القوات المسلحة لنيوزيلندا، ومحاضر في جامعة فيكتوريا في

(٥) ورد ما يقرب من ٢٥٠ طلبا من ٣٩ دولة من الدول الأعضاء. وجاء المشاركون من الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، وزمبابوي، وسوازيلند، وغامبيا، وغانا، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، ومصر، وملاوي، وموريشيوس، وناميبيا، ونيجيريا. وكان من بين المشاركين محامون يعملون في مكاتب حكومية مختلفة (من ضمنها وزارات الخارجية والعدل، فضلا عن مكاتب المدعين العامين ومكاتب الرؤساء) ومنظمات إقليمية (بما في ذلك الاتحاد الأفريقي) ومؤسسات أكاديمية.

ويلينغتون). كما قدّم المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي، البروفسور فنسنت نيهيلي، إحاطة بشأن أعمال الاتحاد الأفريقي في مجال القانون الدولي.

٢ - آسيا والمحيط الهادئ

١٢ - من المقرر عقد الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في بانكوك. وستُنظّم الدورة باللغة الإنكليزية.

١٣ - وستعقد الحلقات الدراسية التالية في إطار الدورة الدراسية الإقليمية (بالترتيب الزمني): "مدخل إلى القانون الدولي" (أ. بيلي، الأستاذ الفخري في جامعة باريس الغربية، نانثير - لا ديفانس، وعضو سابق في لجنة القانون الدولي)؛ "القانون البيئي الدولي" و "المنظمات الدولية" (ل. بواسون دو شازورن، أستاذة في جامعة جنيف)؛ "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (ف. مونتارمهورن، أستاذ في جامعة شولالونغكورن، بانكوك)؛ "قانون المعاهدات" و "مسؤولية الدول" (س. فيلاباندو، رئيس قسم المعاهدات، مكتب الشؤون القانونية)؛ "التحديات والفرص الراهنة في مجال القانون الدولي بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ" و "الأمن البشري" (ه. أووادا، قاض في محكمة العدل الدولية)؛ "السلام والأمن الدوليان" (السير م. وود، زميل أقدم في مركز لاوترباخت بجامعة كميردج، وعضو لجنة القانون الدولي)؛ "تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية" (ب. دالي، نائب الأمين العام ومستشار قانوني رئيسي في محكمة التحكيم الدائمة)؛ "القانون الدولي الإنساني" و "القانون الجنائي الدولي" (ك. ريوردان، كبير قضاة المحكمة العسكرية في نيوزيلندا، والمشاور العدلي العام في القوات المسلحة لنيوزيلندا، ومحاضر في جامعة فيكتوريا في ويلينغتون)؛ "القانون التجاري الدولي" و "قانون الاستثمار الدولي" (م. م. مينيغي، أستاذ في جامعة جنيف)؛ "تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي: أعمال لجنة القانون الدولي" و "قانون البحار" (ش. مورفي، أستاذ بكلية الحقوق في جامعة جورج واشنطن وعضو لجنة القانون الدولي).

٣ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٤ - للمرة الأولى منذ أكثر من عقد، نُظمت الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أوروغواي في عام ٢٠١٦. وقد جرى عقدها في معهد أرتيغاس للسلك الدبلوماسي التابع لوزارة خارجية أوروغواي في مونتيفيديو من ٤ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وُنظمت باللغة الإنكليزية. وحضر الدورة ما مجموعه

٢٢ مشاركاً (١٢ رجلاً و ١٠ نساء)، منهم ١٩ مشاركاً في برنامج الزمالات وثلاثة مشاركين على نفقتهم الخاصة^(٦).

١٥ - وشملت الحلقات الدراسية المعقودة في إطار الدورة الدراسية الإقليمية (بالترتيب الزمني) المواضيع التالية: "مساهمة مبادئ أمريكا اللاتينية في تطوير القانون الدولي" (محاضرة افتتاحية) (أ. أ. كانسادو ترينداد، قاض في محكمة العدل الدولية)؛ "مدخل إلى القانون الدولي" (خ. فينواليس، أستاذ في جامعة كمبودج)؛ "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (د. ستوارت، موظف قانوني معاون في شعبة التدوين، مكتب الشؤون القانونية)؛ "السلام والأمن الدوليان" (د. تلامي، أستاذ في جامعة بريوريا وعضو لجنة القانون الدولي)؛ "قانون البحار" (ت. ترينيس، أستاذ في جامعة ميلانو وقاض سابق في المحكمة الدولية لقانون البحار)؛ "أعمال لجنة القانون الدولي" و "مدخل إلى قانون منظمة الدول الأمريكية ومؤسستها" (م. فاسكيز - برموديز، الممثل المناوب لإكوادور لدى منظمة الدول الأمريكية وعضو لجنة القانون الدولي)؛ "القانون الدولي الإنساني" و "القانون الجنائي الدولي" (ك. ريوردان، رئيس قضاة المحكمة العسكرية في نيوزيلندا، والمشاور العدلي العام في القوات المسلحة لنيوزيلندا ومحاضر في جامعة فيكتوريا في ويلينغتون)؛ "القانون التجاري الدولي" (ف. موروزيني، أستاذ في جامعة ريو غراندي دو سول الاتحادية، بورتو أليغري)؛ "قانون الاستثمار الدولي" (ك. جورجيتي، أستاذة في كلية ريتشموند للحقوق)؛ "القانون البيئي الدولي" (د. بودانسكي، أستاذ في جامعة ولاية أريزونا)؛ "المنظمات الدولية" (م. بينتو، عميدة كلية الحقوق في جامعة بوينس آيرس)؛ "تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية" (ل. كافليش، أستاذ فخري في المعهد العالي للدراسات الدولية والإقليمية وعضو لجنة القانون الدولي)؛ "قانون المعاهدات" و "مسؤولية الدول" (س. فيلاباندو، رئيس قسم المعاهدات، مكتب الشؤون القانونية).

٤ - تحديد أماكن دائمة لعقد الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي

١٦ - في أعقاب زيادة الطلب على التدريب في مجال القانون الدولي، نظرت شعبة التدوين في إمكانية تحديد أماكن دائمة لعقد الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي من أجل

(٦) ورد ما مجموعه ١٠٣ طلبات من ٢٦ دولة عضواً. وجاء المشاركون من الدول الأعضاء التالية: الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وشيلي، وغيانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمكسيك، ونيكاراغوا. وكان من بين المشاركين محامون يعملون في مكاتب حكومية مختلفة (من ضمنها وزارات الخارجية والعدل)، وسلك القضاء، ومنظمات إقليمية (بما في ذلك الاتحاد الأفريقي) ومؤسسات أكاديمية.

تيسير تنظيم الدورات بشكل منتظم في كل من أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فمن شأن تحديد أماكن دائمة أن يسهم في تعزيز الكفاءة وبتيح توفير التكاليف ويزيد من التيقن فيما يتعلق بالدورات الدراسية الإقليمية دون استبعاد إمكانية عقدها في أماكن أخرى.

١٧ - ونُظمت بنجاح ست دورات دراسية إقليمية لأفريقيا في مجال القانون الدولي في إثيوبيا سنويا بدءا من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥. وأبرمت إثيوبيا اتفاق البلد المضيف اللازم. وبالإضافة إلى ذلك، تُوفّر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساهمات عينية كبيرة تحدّد من تكاليف الدورة الدراسية، بما في ذلك مكان التدريب، والحيز المكتبي لموظفي الأمم المتحدة والمحاضرين، ومرافق الطعام، والمعدات والنقل. وتُوفّر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا المساعدة الضرورية فيما يتعلق بخدمات الاجتماعات والخدمات الإدارية والمالية، والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات، والمستريات، والأمن، والمرافق الطبية والبروتوكول. ويُقلّل التعاون الذي توفره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الحاجة إلى تعيين موظفين إضافيين لأداء هذه المهام ويخفّف العبء الملقى على عاتق مكتب الشؤون القانونية الناجم عن زيادة عدد الدورات التدريبية التي تعقد سنويا. وستكون إثيوبيا مكانا مناسباً لعقد الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا.

١٨ - ونُظمت بنجاح ثلاث دورات دراسية إقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال القانون الدولي في تايلند في الأعوام ١٩٨٦ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٢. وقد أبرمت تايلند اتفاق البلد المضيف اللازم.

١٩ - وفي عام ٢٠١٧، ستُعقد الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سنغافورة. وستقدم اللجنة الاقتصادية مساعدة شاملة على الصعيدين الإداري والمالي من أجل تنظيم الدورة الإقليمية.

جيم - حلقة الأمم المتحدة الدراسية للدول العربية في مجال القانون الدولي

٢٠ - نظّمت شعبة التدوين، بالتعاون مع حكومة مصر وجامعة الدول العربية، حلقة الأمم المتحدة الدراسية للدول العربية في مجال القانون الدولي. وعقدت الحلقة الدراسية التي قدمت باللغة الانكليزية في وزارة الخارجية المصرية في القاهرة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ووفرت دورة تدريبية مكثفة مدتها أسبوع واحد للمحاميين الحكوميين والمحامين

العاملين لدى جامعة الدول العربية. وحضر الدورة التدريبية ما مجموعه ٢٤ مشاركاً على نفقتهم الخاصة (١٤ رجلاً و ١٠ نساء)^(٧).

٢١ - وشملت الدورات التي قُدِّمت في إطار حلقة الأمم المتحدة الدراسية الدولي للدول العربية في مجال القانون (بالترتيب الزمني) المواضيع التالية: "أهمية القانون الدولي للدول العربية" و "تقرير المصير في القانون الدولي" (ع. يوسف، نائب رئيس محكمة العدل الدولية)؛ "القانون الدولي" (ش. مورفي، أستاذ بكلية الحقوق في جامعة جورج واشنطن وعضو لجنة القانون الدولي)؛ "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (السير ن. رودلي، أستاذ في جامعة إسيكس، وعضو اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ورئيس سابق لها)؛ "القانون الدولي الإنساني" و "القانون الجنائي الدولي" (ك. ريوردان، رئيس قضاة المحكمة العسكرية في نيوزيلندا، والمشارور العدلي العام في القوات المسلحة لنيوزيلندا، ومحاضر في جامعة فيكتوريا في ويلينغتون). وبالإضافة إلى ذلك، نُظِّمت الإحاطات التالية: "مدخل إلى أعمال لجنة القانون الدولي" و "مدخل إلى جامعة الدول العربية" (ح. حسونة، السفير وعضو لجنة القانون الدولي)؛ و "الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية" (ش. مورفي).

٢٢ - وجرى تمويل الحلقة الدراسية من التبرعات التي قدمتها كل من قطر (٥ ٠٠٠ دولار) والمملكة العربية السعودية (١٥ ٠٠٠ دولار) والإمارات العربية المتحدة (١٠ ٠٠٠ دولار)، فضلاً عن مساهمات عينية من مصر.

٢٣ - ولقد ألغيت الحلقة الدراسية للقانون الدولي للدول العربية التي كانت مقررة لعام ٢٠١٦ بسبب عدم كفاية التمويل.

دال - المعهد الأفريقي للقانون الدولي

٢٤ - يعزّز المعهد الأفريقي للقانون الدولي تدريس ونشر وإجراء بحوث متقدمة عن القانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، ويقدم خدمات بناء القدرات لكليات الحقوق في الجامعات الأفريقية من خلال تعزيز قدراتها في البحث والتدريس في مجال القانون الدولي، ويعمل كمركز فكري للقارة الأفريقية والمنظمات الإقليمية في مجال القانون الدولي. وعملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ١١٦/٧٠، واصلت شعبة

(٧) ورد ما مجموعه ٤٥ طلباً من ١٨ دولة من الدول الأعضاء التي هي أيضاً أعضاء في جامعة الدول العربية، فضلاً عن دولة فلسطين غير العضو التي لها صفة المراقب. وجاء المشاركون من البلدان التالية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، ودولة فلسطين، وعمان، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وكان من بين المشاركين محامون يعملون في مكاتب حكومية مختلفة وجامعة الدول العربية ومؤسسات أكاديمية.

التدوين التعاون مع المعهد الأفريقي للقانون الدولي في أروشا، وتقديم التوجيه له، بناء على طلبه، في ما يتعلق ببناء مكتبته البحثية لخدمة الأكاديميين والمهنيين الأفارقة، وكذلك في ما يتعلق بالحلقات التدريبية التي يعقدها حول مواضيع محددة من مواضيع القانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي من أجل المسؤولين الحكوميين والمهنيين^(٨). وفي هذا الصدد، شارك أمين اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج المساعدة في بعثة للتخطيط نظمها المعهد الأفريقي في غانا بغرض تنظيم حلقة دراسية بشأن القانون الدولي في غانا للأكاديميين من جامعات أفريقية من أجل تعزيز بناء القدرات في جميع أنحاء المنطقة وإحياء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج المساعدة. ولقد عقدت الحلقة الدراسية الأولى بشأن القانون الدولي للجامعات الأفريقية من ١٥ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦، في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام في أكرا. وخططت الحلقة الدراسية ونُظِّمت ونُفذت بتوجيهات من شعبة التدوين وبالتعاون، ولا سيما فيما يتعلق بنشر المعلومات والمواد الدراسية.

٢٥ - ولقد جرى تمويل الحلقة الدراسية من التبرعات التي قدمتها كل من الصين (٢٠ ٠٠٠ دولار) وفنلندا (٢٠ ٠٠٠ دولار) وإيطاليا (٢٠ ٠٠٠ دولار) ونيوزيلندا (٣٠ ٠٠٠ دولار) من دولارات نيوزيلندا) والسويد (٢٥ ٠٠٠ دولار)، وكذلك من المساهمات العينية التي قدمها المركز. وقُدِّمت هذه التبرعات إلى المعهد الأفريقي. وقدم الاتحاد الأفريقي أيضا دعما ماليا من أجل تنظيم الحلقة الدراسية (٢٠ ٠٠٠ دولار).

هاء - مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي

٢٦ - تنطوي الدورات التدريبية التقليدية على مزايا فريدة من حيث تشجيع المناقشة والتفاعل والتعاون بين المشاركين على نحو متعمق. واستجابة للطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي الذي تعدّرت تلبية عن طريق الدورات التدريبية التقليدية فقط، أنشأت شعبة التدوين مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي في عام ٢٠٠٨. وتتيح المكتبة السمعية البصرية للأمم المتحدة القدرة على توفير تدريب عالي الجودة بتكلفة منخفضة نسبيا لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم عن طريق شبكة الإنترنت.

٢٧ - والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي هي مركز افتراضي للتدريب والبحث يشارك فيه أكثر من ٤٠٠ من كبار أساتذة القانون الدولي والقضاة والمهنيين من مختلف

(٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المعهد الأفريقي للقانون الدولي والحلقات التدريبية التي ينظمها، انظر الموقع الشبكي التالي: www.aiil-iadi.org.

البلدان والنظم القانونية الذين يساهمون في ركائزه الثلاث، وهي: سلسلة المحاضرات، والمحفوظات التاريخية، ومكتبة البحوث. وتضمُّ سلسلة المحاضرات ما يزيد على ٤٠٠ محاضرة مقترنة بقوائم للمواد ذات الصلة المربوطة بوثائق مرجعية متاحة على الإنترنت. وتتضمن سلسلة المحاضرات محاضرات فردية حول مجموعة واسعة من مواضيع محددة للقانون الدولي، فضلا عن سلسلة من المحاضرات عن مواضيع أساسية للقانون الدولي. وتهدف هذه السلسلة من المحاضرات والمواد القانونية ذات الصلة إلى توفير موارد تعليمية أشمل للمؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب الحكومية في البلدان النامية. وتتضمن المحفوظات التاريخية مذكرات تمهيدية كتبها جهابذة القانون، فضلا عن تاريخ المراحل الإجرائية والوثائق ومواد المحفوظات السمعية البصرية ذات الصلة التي أعدتها شعبة التدوين عن قرابة ١٠٠ صك قانوني^(٩). وتوفر مكتبة البحوث مكتبة شبكية واسعة تشتمل على المعاهدات والاجتهادات القضائية والمنشورات والوثائق والكتابات العلمية والمواد التدريبية.

٢٨ - ومنذ إنشاء المكتبة السمعية البصرية في عام ٢٠٠٨، تصفح موقع المكتبة ما يزيد على ١,٣ مليون مستعمل في ١٩٣ من الدول الأعضاء وغير الأعضاء. وأنشئت المكتبة السمعية البصرية في المقام الأول لخدمة المحامين في البلدان النامية^(١٠). غير أنها لا تزال تخدم في المقام الأول محامين من البلدان المتقدمة النمو. وترجع محدودية عدد المستعملين في البلدان النامية إلى عدم الوعي بهذا المورد وإلى الفجوة التكنولوجية من حيث الإمكانيات المحدودة للوصول إلى الحواسيب والكهرباء وإلى خدمة موثوقة وعالية السرعة للإنترنت. وتستكشف الشعبة حاليا إمكانيات إتاحة المحاضرات في سلسلة المحاضرات من خلال البث الصوتي الرقمي أو بشكل قابل للتزليل حاسوبيا لجعلها أيسر منالا للمستعملين الذين يعانون من مشاكل البث في البلدان النامية. وفي غضون ذلك، تقوم شعبة التدوين بإتاحة المحاضرات على أقراص الفيديو الرقمية (DVDs) ومخازن الذاكرة المحمولة USB لكليات الحقوق أو مؤسسات القانون في البلدان النامية، بناء على طلبها، وفي حدود الموارد المتاحة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أُعدت مجموعة من المحاضرات على أقراص الفيديو الرقمية لجامعة شباب الصين للدراسات السياسية في بيجين التي كانت تواجه صعوبة في الوصول إلى هذه المحاضرات باستخدام الإنترنت.

(٩) تتوافر المواد القانونية الجديدة للمحفوظات التاريخية وسلسلة المحاضرات بجميع اللغات الرسمية للمنظمة.

(١٠) تصفح المكتبة السمعية البصرية نحو ٨٨ ٠٠٠ مستعمل في أفريقيا و ٢٧٠ ٠٠٠ في آسيا والمحيط الهادئ و ٦٦ ٠٠٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٩ - وفي محاولة لزيادة التوعية بخدمات المكتبة السمعية البصرية، قدّمت شعبة التدوين عروضاً عن المكتبة السمعية البصرية في جلسات اللجنة السادسة، في سياق نظرها في البند المتعلق ببرنامج المساعدة، وفي الحلقة الدراسية بشأن القانون الدولي للدول العربية في القاهرة، وفي الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي في إثيوبيا وأوروغواي، وفي إطار برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في هولندا.

واو - المواد التدريبية في مجال القانون الدولي

٣٠ - تتولى شعبة التدوين، بالتشاور مع المحاضرين، بحث وجمع المواد القانونية اللازمة لدوراتها التدريبية في مجال القانون الدولي وإعدادها بشكل مطبوع^(١١). وعلاوة على ذلك، تُقدّم الشعبة أقراصاً مدمجة للقراءة فقط (CD-ROMs) ومحازن ذاكرة محمولة USB تتضمن المواد التدريبية والمنشورات القانونية للشعبة وكذلك مواد أخرى في مجال القانون الدولي، لتيسير إجراء البحوث إلكترونياً للمشاركين من البلدان النامية الذين لديهم اتصال محدود بشبكة الإنترنت^(١٢). وتتاح أيضاً مواد التدريب على المواقع الشبكية للدورات التدريبية المعنية وعلى الموقع الشبكي لمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي. وتُعد حالياً شعبة التدوين كتيباً عن القانون الدولي باللغتين الإنكليزية والفرنسية يتضمن مجموعة من المواد القانونية لدوراتها التدريبية لتوزيعه على المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب الحكومية في البلدان النامية. كما أنها تبحث في إمكانية التعاون مع الجامعات والاستعانة بالمتدربين الداخليين والمساعدات في مجال البحوث من أجل إعداد الدليل باللغات الرسمية الأخرى.

زاي - النشر المكتبي

٣١ - في عام ٢٠٠٣، بدأت شعبة التدوين استخدام تقنية النشر المكتبي، على أساس طوعي ورهنا بتوافر الموارد، للتسجيل بإصدار بعض منشوراتها القانونية، وإتاحتها للأوساط القانونية الدولية في الموعد المقرر لها. وبحلول عام ٢٠١٣، نجحت شعبة التدوين في تدارك

(١١) في عام ٢٠١٦، أعدت شعبة التدوين مواد تدريبية للحلقة الدراسية للقانون الدولي للدول العربية، وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتود الشعبة أن تعرب عن تقديرها للجمعية الأمريكية للقانون الدولي ومطبعة جامعة أوكسفورد لاستخدام مؤلفات علمية لأغراض أكاديمية كجزء من المواد التدريبية المتاحة للمشاركين في الدورات التدريبية.

(١٢) يطلب إلى شعبة التدوين الآن شراء منشوراتها القانونية ومنشورات الأمم المتحدة الأساسية الأخرى، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، لاستخدامها في دوراتها التدريبية.

التأخر الحاصل في الإصدار لمدة وصلت إلى خمس سنوات بالنسبة لعدد من منشوراتها^(١٣). وفي عام ٢٠١٤، توقفت شعبة التدوين عن استخدام تقنية النشر المكتبي بسبب عدم وجود الموارد اللازمة لذلك (من ناحيتي التمويل والموظفين اللازمين) عقب إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة في ذلك العام. ونتيجة لذلك، لم تصدر في عامي ٢٠١٤ أو ٢٠١٥ أو حتى الآن في عام ٢٠١٦ أي من المنشورات المدرجة في الفقرة ٤١ من الوثيقة A/68/521. ولقد أعربت الجمعية العامة في قرارها ١١٦/٧٠ عن تقديرها مرة أخرى لمبادرة النشر المكتبي التي اتخذتها شعبة التدوين خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣، والتي عززت كثيراً من إصدار منشوراتها القانونية في حينها، وأسفت لعدم نشر أي من المنشورات المشار إليها في تقرير الأمين العام منذ عام ٢٠١٤، وأوصت بتوفير الموارد اللازمة لاستئناف تلك المبادرة الناجحة^(١٤). وستواصل شعبة التدوين استطلاع إمكانية استئناف النشر المكتبي لواحد أو أكثر من منشوراتها، حسب الموارد المتاحة.

٣٢ - وتقوم شعبة التدوين حالياً بإعداد كتيب عن القانون الدولي باللغة الإنكليزية، باستخدام النشر المكتبي لضمان إصداره في أوانه ومن ثم تحقيق مزيد من الكفاءة والوفورات في التكاليف في دوراتها التدريبية. ونظراً لنقص الموارد، يجري تمويل النشر المكتبي على أساس استثنائي من خلال التبرعات.

حاء - النشر

٣٣ - يهدف نشر المنشورات والمعلومات القانونية عن طريق الإنترنت، وعن طريق وسائط الإعلام الإلكترونية الأخرى، إلى توفير موارد مكملية للعدد المحدود من النسخ المطبوعة، دون المساس بالقيمة الفريدة للمواد المطبوعة للبحوث والتعليم في مجال القانون، وخاصة للمحامين في البلدان النامية الذين لديهم اتصال محدود بالإنترنت. وتوفر هذه المواد مجاناً على الإنترنت لتعزيز تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (انظر المرفق).

(١٣) تم تدرك التأخر الحاصل في إصدار المنشورات التالية: الحولية القانونية للأمم المتحدة؛ وسلسلة الأمم المتحدة التشريعية؛ وموجزات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية؛ ومجموعة الأمم المتحدة لقرارات التحكيم الدولي؛ وأعمال لجنة القانون الدولي (المجلدان ١ و ٢).

(١٤) انظر أيضاً قرارات الجمعية العامة ١١٣/٦٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٥/٦٥ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٩٧/٦٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٩١/٦٧ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ١١٠/٦٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ١١٧/٦٩ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

طاء - زمالة شيرلي هاميلتون أميراسينغ التذكارية

٣٤ - نظرا لنقص التبرعات، لم تمنح في عام ٢٠١٦ زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار^(١٥). وتشير التقديرات إلى أنه سيلزم لمنح زمالة واحدة حوالي ٦٥ ٠٠٠ دولار (يشمل تكاليف دعم البرامج واحتياطياً إلزامياً) (انظر أيضا الفقرة ٣٦). وتتوقف التكلفة النهائية لكل زمالة على عدة عوامل شديدة التغير، من بينها ما يلي: معدلات المنح المعمول بها في مدن المؤسسات المضيفة وأسعار صرف العملات وأسعار السفر بالطائرة ومدة الزمالات. وتؤدي تلك العوامل إلى حدوث فروق في التكاليف من سنة إلى أخرى، وهي التكاليف التي يمكن أن تتراوح بين ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ دولار إلى ٧٠ ٠٠٠ دولار.

ثالثا - المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج المساعدة في

عام ٢٠١٧

٣٥ - في عام ٢٠١٧، تعتزم شعبة التدوين أن تضطلع بأنشطتها في إطار برنامج المساعدة وفقاً للمبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (انظر الفرع الثالث من الوثيقة A/70/423) التي وافقت عليها الجمعية في قرارها ١١٦/٧٠.

٣٦ - وفي ما يتعلق بزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية، فإن الرصيد المالي الحالي يبلغ حوالي ٤٨ ٠٠٠ دولار، وهو لا يكفي لمنح الزمالة لعام ٢٠١٧ ما لم ترد تبرعات إضافية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

(١٥) تناقصت المساعدة الإدارية التي كانت تقدمها شعبة التدوين في البداية في الثمانينات وأوائل التسعينات تدريجياً عقب إنشاء مؤسسة دائمة في مكتب الشؤون القانونية بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، أنيطت بها المسائل المتصلة بقانون البحار، بما في ذلك بناء القدرات التقنية، سعياً لتجنب الازدواجية في العمل وضمان الإدارة السليمة للزمالات. وفي السنوات الأخيرة، تولت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمفردها إدارة زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية كجزء من وظيفتها في بناء القدرات التقنية في ما يتعلق بقانون البحار. وستقدم معلومات إضافية عن زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في التقرير السنوي للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار الذي سيُنظر فيه تحت بند جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار".

رابعاً - الآثار الإدارية والمالية لبرنامج المساعدة

ألف - خلال عام ٢٠١٦

٣٧ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها ١١٦/٧٠، بأن يضطلع في عام ٢٠١٦ وفي عام ٢٠١٧، ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأن يواصل تطوير المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، التي ستُمَوَّل من اعتمادات من الميزانية العادية، وكذلك من التبرعات، عند الاقتضاء.

٣٨ - وفي ما يخص التمويل المقدم لبرنامج المساعدة، أُدرج ما مجموعه ٢ ٢٦٧ ٠٠٠ دولار في الميزانية العادية في إطار الباب ٨، الشؤون القانونية، ضمن البرنامج الفرعي ٣، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، من أجل برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي.

٣٩ - وكرّرت الجمعية العامة طلبها إلى الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات المهتمة والأفراد المهتمين بالأمر تقديم تبرعات بهدف تمويل برنامج المساعدة أو المعاونة بغير ذلك من الوسائل على تنفيذه والتوسع فيه إن أمكن. وبناء عليه، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ لتوجيه عنايتها إلى القرار ١١٦/٧٠.

٤٠ - ومنذ صدور التقرير السابق، وردت تبرعات للأنشطة التالية في إطار برنامج المساعدة: (أ) المكتبة السمعية البصرية من النمسا (٢ ٠٠٠ دولار) وإكوادور (٥ ٠٠٠ دولار) وأيرلندا (٥ ٠٠٠ دولار) وإيطاليا (٥ ٠٠٠ دولار) والمكسيك (٥ ٠٠٠ دولار) وسويسرا (٢٥ ٠٠٠ دولار)؛ و (ب) برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي من أيرلندا (٣ ٠٠٠ دولار).

٤١ - وبخصوص برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، وفّر قلم محكمة العدل الدولية حيزاً مكتبياً ومعدات مكتبية لموظفي شعبة التدوين، فضلاً عن الدعم الإداري واللوجستي اللازم للبرنامج. ووفّرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أيضاً الدعم المالي والإداري للبرنامج. ومنحت أكاديمية لاهاي للقانون الدولي تخفيضاً في الرسوم الدراسية للزملاء. ووفّرت مؤسسة كارنيجي قاعة لعقد الحلقات الدراسية فضلاً عن معدات ذات صلة لموظفي شعبة التدوين والمحاضرين.

٤٢ - وبخصوص الحلقة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في مجال القانون الدولي، وفّرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قاعة لعقد الحلقات الدراسية، ومكاتب، ومعدات، ومساعدة إدارية فضلا عن وسائل النقل من أجل المحاضرين والمشاركين وموظفي شعبة التدوين. وتكفّلت المحكمة الدائمة للتحكيم بسداد تكاليف سفر نائب الأمين العام للمحكمة، الذي تولى تدريس المشاركين في دورة دراسية عنوانها "تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية".

٤٣ - وبخصوص الحلقة الدراسية الإقليمية لأفريقيا للامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال القانون الدولي، وفّرت حكومة أوروغواي قاعة لعقد الحلقات الدراسية، ومكاتب، ومعدات، ومساعدة إدارية فضلا عن وسائل النقل من أجل المحاضرين والمشاركين وموظفي شعبة التدوين. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت حكومة أوروغواي عدة زيارات ثقافية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة الإدارية والمالية واللوجستية.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أُتيحت مجانا للمشاركين في مختلف الدورات التدريبية منشورات (إلكترونية و/أو مطبوعة) قدّمتها الجهات التالية: إدارة شؤون الإعلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وجامعة بريوريا، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا. وأذنت هيئات ودور نشر ومجلات قانونية مختلفة بإدراج مقالات علمية مجانا في المواد الدراسية المقدمة للمشاركين في الدورات التدريبية (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه).

زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ في مجال قانون البحار

٤٥ - منذ صدور التقرير السابق، قدم البلدان التاليان تبرعات لزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ في مجال قانون البحار: أيرلندا (٣ ٠٠٠ دولار) وموناكو (١٦ ٦٦١ دولار).

باء - خلال عام ٢٠١٧

٤٦ - كما ذكر أعلاه، وفيما يتعلق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، أُدرج مبلغ إجمالي قدره ٢ ٢٦٧ ٠٠٠ دولار في الميزانية العادية في إطار الباب ٨، الشؤون القانونية، البرنامج الفرعي ٣، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦ - ٢٠١٧.

٤٧ - وكما هو الحال بالنسبة لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، ستواصل شعبة التدوين بذل كل ما في وسعها لتحقيق وفورات في التكاليف من أجل زيادة عدد الزمالات المقدمة من الميزانية العادية للدورات الدراسية الإقليمية إلى أقصى حد تلبية للطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي. وستسعى الشعبة أيضا إلى الحصول على تبرعات لمنح زمالات إضافية والنظر في قبول مشاركين على نفقتهم الخاصة.

١ - برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي ودورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي

٤٨ - ستغطي الموارد المدرجة في الميزانية البرنامجية تكاليف برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، فضلا عن ثلاث دورات دراسية إقليمية للأمم المتحدة في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تُعقد في عام ٢٠١٧ وفقاً لقرار الجمعية العامة ١١٦/٧٠. وستغطي هذه الموارد تكلفة الزمالات (تغطي السفر، والإقامة، والتأمين الصحي، والمواد الدراسية، ومنحة لنفقات المعيشة) من أجل ٢٠ محامياً على الأقل من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الصاعدة لحضور الدورات التدريبية. وقد تُموّل الزمالات الدراسية لمشاركين إضافيين عن طريق التبرعات. ويجوز أيضاً قبول المشاركين على أساس التمويل الذاتي.

٢ - مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي

٤٩ - ستغطي الموارد المدرجة في الميزانية البرنامجية تكاليف وظيفتين بدوام كامل من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (وظيفة موظف قانوني برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد تنقيح شرائط الفيديو) مطلوبتين لضمان استمرار وزيادة تطوير سلسلة محاضرات المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي في عام ٢٠١٧.

٥٠ - وستستخدم الميزانية البرنامجية أيضاً لتغطية سفر الموظفين لإجراء تسجيلات خارج الموقع لمحاضرات عديدة في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العالم. وتُجرى هذه التسجيلات لتعزيز توسيع نطاق التمثيل الجغرافي واللغوي للمحاضرات المسجلة، وللتسجيل للمحاضرين الذين لا يستطيعون السفر إلى نيويورك للتسجيل بسبب التقدم في العمر، أو نظراً لأسباب صحية أو قيود مالية.

٥١ - بالإضافة إلى ذلك، ستستخدم الموارد المقترحة للحصول على اللوازم والمواد الفنية اللازمة، فضلاً عن رقمنة بعض التسجيلات التاريخية الصوتية والشرائط الفيلمية المسجلة.

٥٢ - وستستخدم موارد خارجة عن الميزانية لتعزيز إمكانية الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية في البلدان النامية ولتطوير المحفوظات التاريخية للمكتبة السمعية البصرية (كما يشمل الموظفين ورقمنة مواد سمعية بصرية إضافية).

٥٣ - وسيواصل الأمين العام، إذا ما قرّرت الجمعية العامة ذلك، طلب تبرعات ومساهمات عينية من أجل برنامج المساعدة، ولا سيما لتغطية تكاليف زمالات إضافية للدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، وإعداد الكتيب بلغات إضافية، والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي.

خامسا - اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

ألف - العضوية

٥٤ - عيّنت الجمعية العامة في قرارها ١١٦/٧٠ الدول الأعضاء الخمس والعشرين التالية لتكون أعضاء في اللجنة الاستشارية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسودان، وشيلي، وغانا، وفرنسا، وقبرص، وكندا، وكينيا، ولبنان، وماليزيا، والمكسيك، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

باء - نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام في دورتها الحادية والخمسين

٥٥ - عُقدت الدورة الحادية والخمسون للجنة الاستشارية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ برئاسة الممثلة الدائمة لغانا لدى الأمم المتحدة، مارثا أما أكيا بوبي.

٥٦ - وشاركت فرجينيا موريس، الموظفة القانونية الأولى بشعبة التدوين، في أداء مهام أمين اللجنة الاستشارية.

٥٧ - ويرد فيما يلي أعضاء اللجنة الذين حضروا الاجتماع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التشيكية، سنغافورة، السودان، غانا، فرنسا، قبرص، كندا، كينيا، لبنان، ماليزيا، الولايات المتحدة الأمريكية. وحضرت تايلند الاجتماع كمراقب بصفتها البلد المضيف للدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٥٨ - وأدلت أمانة اللجنة الاستشارية ببيان استكملت فيه المعلومات الواردة في مشروع التقرير، ووجهت الانتباه إلى الجهود المتواصلة من أجل تعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة. وعلى وجه الخصوص، وَّجَّهت الانتباه إلى التقدم المحرز في إعداد الكتيب عن القانون الدولي، الذي سيُستعان به لإجراء الدورات التدريبية ويتم توزيعه على المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب الحكومية في البلدان النامية.

٥٩ - وأشادت اللجنة الاستشارية بشعبة التدوين على الجهود التي تبذلها من أجل تنفيذ ومواصلة تعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة، وأعربت عن تقديرها لإعداد الكتيب عن القانون الدولي. وفي هذا الصدد، لوحظ أن إعداد هذا الكتيب يعتمد على تقديم التبرعات.

المرفق

المواقع الشبكية التي تتعدها شعبة التدوين

الموقع الشبكي	مُحدّد موقع المورد
برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه	www.un.org/law/programmeofassistance
برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي	www.un.org/law/ilfp
دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	www.un.org/law/rcil
حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن القانون الدولي للدول العربية	http://legal.un.org/poa/seminar.html
مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي	www.un.org/law/avl
بوابة الأمم المتحدة الإلكترونية للمنشورات القانونية	http://legal.un.org/cod/publications.shtml
مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة	http://legal.un.org/repertory/
الحولية القانونية للأمم المتحدة	http://legal.un.org/unjuridicalyearbook/
موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية	http://legal.un.org/icjsummaries/
موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولي الدائمة	http://legal.un.org/PCIJsummaries
مجموعة الأمم المتحدة لقرارات التحكيم الدولي	http://legal.un.org/riaa/
سلسلة الأمم المتحدة التشريعية	http://legal.un.org/legislative
تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي	http://legal.un.org/cod/
اللجنة السادسة للجمعية العامة	www.un.org/en/ga/sixth
لجنة القانون الدولي	http://legal.un.org/ilc
المؤتمرات الدبلوماسية (الوثائق الرسمية لوقائع الجلسات)	http://legal.un.org/diplomaticconferences
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	www.un.org/law/icc
اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة	http://legal.un.org/committees/charter/

الموقع الشبكي	مُحدِّد موقع المورد
اللجنة المخصصة للمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات	http://legal.un.org/committees/criminal_accountability/
اللجنة المخصصة المعنية بإقامة العدل في الأمم المتحدة	http://legal.un.org/committees/admin_of_justice/
اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	http://legal.un.org/committees/terrorism/
اللجنة المخصصة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية	http://legal.un.org/committees/immunities/
اللجنة المخصصة المعنية بالاتفاقية الدولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر	http://legal.un.org/committees/cloning/
اللجنة المخصصة لنطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها	http://legal.un.org/committees/safety_convention/